الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان

الفاتح الشريف يوسف الطاهر[1*]، نور الهدى محمدين[2]
1/ شركة الطاقة القطرية – الدوحة قطر Alsharifath@gmail.com
2/ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية – nouralhudam@yahoo.com

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفية والتعرف على الفوائد التي تعود على العميل والمصرف والاقتصاد الكلي للبلد والسلطة الرقابية والمواطن العادي. وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها هل يؤدي تطبيق نظام الترميز الائتماني إلى تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل في السداد في المصارف السودانية , وهل يوفر معلومات وبيانات ائتمانية عن العميل والعملية الممولة ليساهم ذلك في اتخاذ قرار التمويل السليم , وإلى أي مدى يساهم تطبيق نظام الترميز الائتماني في زيادة العائد من العمليات المصرفية في المصارف السودانية . وتحقيقا لاهداف البحث تم الإعتماد على إختبار الفرضيات التالية : نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي. ونظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي . و نظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الاحصائي . توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها : إن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني عن عملاء الجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي والمعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني عن العمليات الممولة بالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي. والمعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي . خلص البحث إلى عدة توصيات منها : على بنك السودان المركزي اتباع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام وكالات معلومات وتصنيف ائتمانية وإلزام المصارف السودانية بضرورة تقويم الضمانات المعروضة عليها لدى تلك الوكالات . وعلى المصارف السودانية تطبيق نظام الترميز الائتماني وجمع معلومات اكثر كفاءة عن العملاء والعمليات الممولة بصورة تمكن من اتخاذ القرار السليم مما يسهم في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي .

ABSTRACT:

The research aimed to identify the role of implementing the credit coding system in reducing the risk of bank credit, and to identify its role in achieving safe banking decisions, besides determining the benefits that accrue to the customer; the bank; the country's macroeconomic and regulatory authority; and the average citizen. The research problem tries to answer a series of questions including: will the application of the credit coding system reduce the risk of tripping and delay and failure to pay back debts in Sudanese banks. In addition, will it provide enough credit information and data of the client and the funded operations to assist in taking the right finance decision. Moreover, to what extent will the implementation of credit coding system contribute in increasing revenue from banking operations in Sudanese banks. In order to achieve

the objectives of the research the following hypotheses have been used: the credit coding system provides adequate credit information and comprehensive data about the client, thus reducing the risk of bank credit. Moreover, the credit coding system provides credit information and comprehensive data about the funding operations, thus reducing the risk of bank credit. Also, the credit coding system provides the credit agencies and credit information to help make sound funding decisions which contribute in reducing the risk of bank credit. The research adopted an analytical, descriptive and statistical approach. The research main findings include: the comprehensive data and information provided by the coding system for credit customers of the banking system reduces the risk of bank credit. Also, the comprehensive data and information provided by the coding system for credit-financed operations in the banking system reduces the risk of bank credit. Moreover, the credit information that provided by the credit coding system will help in reaching to an accurate finance decisions, which contribute in reducing the risk of bank credit. The research concluded with a number of recommendations including: the Central Bank of Sudan should follow a comprehensive strategy to develop the financial sector using agencies information and classification of credits, in addition to oblige the Sudanese banks to assess the guaranties provided by those agencies. Furthermore, Sudanese banks should implement credit coding system and to collect more accurate information about customers and the funded credit operations to enable them to take the right decision, which contribute in reducing the credit risk.

الكلمات المفتاحية :التمويل المصرفى ،الديون المتعثرة ، وكالات إئتمأنية .

المقدمة:

تلعب الصناعة المصرفية دوراً مهماً في اقتصاديات كافة الدول وقد أدت التطورات الكبيرة والمتسارعة التي تحدث في شتى ضروب الحياة إلى ظهور منتجات مالية جديدة كما أدت إلى تعقيدات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية مما أدى إلي تعريضها بصورة أكبر إلي العديد من المخاطر ، الأمر الذي دفع بالمسئولين والمهتمين بقضايا القطاع المصرفي إلي تسليط الضوء بصورة واضحة علي السياسات والإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية، فكان مبدأ إدارة المخاطر المصرفية والتي أصبحت من أهم المجالات التي وجدت اهتماما كبيراً في الآونة الأخيرة من قبل البنوك المركزية والسلطات الرقابية وإدارات المصارف التجارية بصورة عامة وذلك لأن معرفة المخاطر وتقويمها ووضع الإجراءات الكافية لإدارتها بصورة سليمة هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهار وتحقيق أهدافها.

لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطرالمصرفية،والتقويم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة عليها اصبحت تمثل خط الدفاع الأول في حماية حقوق المودعين والدائنين والمساهمين على حد سواء كما وأنها قد أصبحت من الركائز الأساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.

وقد ظهر ذلك جلياً في متطلبات مقررات بازل الأولى والثانية [11] التي ركزت في مجملها على إدارة المخاطر المصرفية بمختلف أشكالها ومخاطر التمويل على وجه التحديد والتي اجمع المختصون على أنها تمثل أكثر من 60% من جملة المخاطر في المتوسط في معظم البلدان ، لذا كان لزاماً على القائمين على أمر المؤسسات المالية والمصرفية إيجاد الحلول الناجعة للتقليل من تلك المخاطر وذلك بالبحث عن بدائل فعالة تسهم إيجاباً في زيادة العائد على التمويل المصرفي وتقليل الفاقد إلى أقل حد ممكن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ندرة الدراسات السابقة في مجال الترميز الائتماني علماً بأن الترميز الائتماني يمثل الحل الشامل لمخاطر الائتمان التي تمثل 60% من جملة المخاطر المصرفية كما أن الترميز الائتماني يوفر قاعدة بيانات ومعلومات كاملة عن العملاء والعمليات الممولة مما يساهم في سلامة اتخاذ قرار التمويل المصرفي، ونجد أن أهمية الدراسة من أهمية مشروع الترميز الائتماني الذي يساعد في تحقيق الاستقرار النقدي وتجنب التعثر الذي يعتبر عقبة في مجال التنمية وتقليل التعثرمما يسهل مستقبلا مسألة إنزاله الى الرقم العالمي 6% . كذلك تتمثل أهمية الدراسة في أن الترميز الائتماني يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النقدي عموما الشيء الذي ينعكس إيجابا في الناتج القومي الإجمالي مما يزيد الثقة العالمية في الاقتصاد القومي مما ينعكس إيجابا على عملية انتقال رؤوس الاموال الأجنبية إلى الداخل.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن تطبيق نظام الترميز الائتماني يؤدي الى تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل في السداد، في المصارف التجارية السودانية و يوفر معلومات ائتمانية عن العميل والعملية الممولة تساهم في اتخاذ قرار التمويل السليم. ويساهم تطبيق نظام الترميز الائتماني في تصنيف عملاء التمويل بهدف تجنب مخاطر التركيز في المصارف التجارية السودانية و يوفر معلومات متينة عن كافة العملاء تحقق السلامة المصرفية بالمصارف التجارية السودانية ،ويساهم تطبيق نظام الترميز الائتماني في زيادة العائد من العمليات المصرفية في المصارف التجارية السودانية. وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على مجموعة من التساؤلات منها هل يؤدي تطبيق نظام الترميز الائتماني إلى تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل في السداد في المصارف السودانية , وهل يوفر معلومات وبيانات ائتمانية عن العميل والعملية الممولة ليساهم ذلك في اتخاذ قرار التمويل السليم , وإلى أي مدى يساهم تطبيق نظام الترميز الائتماني في زيادة العائد من العمليات المصرفية في المصارف السودانية .

أهداف البحث:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الآتية :

1. التعرف على نظام الترميز الائتماني والمرتكزات التي يقوم عليها .
2. التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.
3. التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في تحقيق سلامة قرارات التمويل المصرفية.
4. التعرف على الفوائد التي تعود على العميل والمصرف والاقتصاد الكلي للبلد والسلطة الرقابية والمواطن العادي نتيجة تطبيق نظام الترميز الائتماني.

فرضيات البحث:

ويشمل البحث الفرضيات التالية :

1. نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.
2. نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.
3. نظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والاحصائي من خلال مقارنة حجم مخاطر الائتمان والتركيز والاستعلام وقاعدة بيانات عملاء الجهاز المصرفي.

مصادر جمع البيانات

بيانات ثانوية : تتمثل في المراجع ، الكتب ، الأدبيات السابقة ، المنشورات، والدراسات المنشورة،والتقاريرالسنوية

البيانات الاولية : تتمثل في التقارير السنوية والمقابلات الشخصية مع موظفي البنك المركزي وعدد من مدراء وموظفي إدارات المخاطر والترميز بالمصارف والبنوك السودانية .

حدود البحث:

الحدود المكانية : القطاع المصرفي السوداني.

الحدود الزمانية : 2012م .

الدراسات والبحوث السابقة:

تتناول هذه الجزئية من البحث أهم ما تطرقت إليه الدراسات السابقة في مجال الترميز الائتماني وبنهاية كل دراسة سابقة يتم عقد مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة .

دراسة يحيى محمد رحمة (2000م):

تناولت الدراسة مشاكل الديون المتعثرة في البنوك السودانية والأجنبية وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية الضمانات التي يأخذها البنك وضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنك اضافه الى عدم اهتمام البنك بالجانب السلوكي للعميل وعدم وجود سجل معلومات كامل للعميل اضافه الى عدم متابعة سداد التمويل ، هدفت الدراسة الى التعرف على اسباب مشاكل الديون المتعثرة في البنوك السودانيةوالأجنبية .لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة عدة فرضيات منها :ضعف الضمانات ودراسة الجدوى ومنح التمويل قبل الحصول على الضمانات الكافية بجانب عدم متابعة السداد .اهمال القوانين بواسطة الإدارة العليا إما للمجاملة او لتحقيق اغراض معينه والتأثير لتنفيذ بعض العمليات .اهمال التدريب في النشاطات المصرفيةالمختلفة ادى الى زيادة الديون المتعثرة .خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات من اهمها قصور دراسات الجدوى التي يجب ان يعتمد عليها المصرف في منح التمويل والخطأ في تقدير الضمانات المقدمة في مقابل التمويل الممنوح واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله كما تمثلت أهم توصيات الدراسة في أنه يجب على كل مصرف رسم سياسة

ائتمانية يثبت فيها اتجاهاته وكذلك تطبيق مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي، وتحديث التشريع المصرفي بحيث يتناسب والتطورات المصرفية العالمية والمحلية ، اضافه الى اصدار دليل يتضمن المؤشرات المحاسبيةالتي تقيس وتتنبأ بالتعثر المالي. يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على تعثر القطاع الزراعي للبنوك السودانية ويرجع ذلك إلى عدم توفر الوعى لدى المزارعين بينما تتناول الدراسة الحالية دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة فاطمه عليش محمد عبدالماجد (2002):

تناولت الدراسة تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني . تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية الضمانات المقدمة للمصارف مقابل الحصول على التمويل مما أدى الى انتشار ظاهرة التعثر وسط عملاء الجهاز المصرفي السوداني، لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : عدم ملائمة الضمانات الشخصية من الناحيتين المالية والاخلاقية ادى الى إحداث تعثر سداد المديونية في الجهاز المصرفي بنسبه عالية ، القصور في عملية التحليل المالي وعدم كفاءة دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية في المصارف ساهم في تعثر سداد مديونية المصارف . ضعف المعلومات الائتمانية وقصور الرقابة والمتابعة المصرفية عمل على تفاقم أزمة المديونية في المصارف , اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي القائمان على تحليل المعلومات . خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في أن التعثر ظاهرة سلبية ألحقت بالجهاز المصرفي خسائر كبيرة بصفة خاصة وبالاقتصاد السوداني بصفه عامه ويرجع كل ذلك إلى قصور وضعف الإدارة بل وغيابها أحيانا في كل من المصارف ومشروعات العملاء خاصه في حالات الحسابات الجديدة والحسابات المتعددة للعميل الواحد ،كما أوصت بالتأكد من خبرة العميل وضرورة تطابقها مع النشاط الممول للعميل. يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على أسباب تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السودانى حين تتناول الدراسة الحالية دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة أيمن الرشيد المبارك (2005):

تناولت الدراسة أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني .تمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل المتعثر يمثل مشكله ظلت تؤرق المصارف والمصرفيين والماليين وذلك لما أفرزه من آثار سالبة على الجهاز المصرفي السوداني مما أدى إلى تعطيل وتجميد جزء مقدر من الموارد وتبعا لذلك تأثر رؤوس الأموال ،جودة الموجودات، الربحية ، السيولة واستقرار العاملين ، الأمر الذي أدى الى نزوح المودعين والمدخرين وللبحث عن منشآت أخرى لاستثمار مدخراتهم ، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني، لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : تعتمد المصارف التجارية السودانية على الموارد غير الذاتية بنسبه كبيرة جدا مقارنه بالموارد الذاتية في منح التمويل ، استخدام صيغة المرابحة في التمويل يؤدى الى ارتفاع معدلات التعثر مما يؤثر سلبا على الموارد بنسبة أكبر من تأثيره على الموارد الذاتية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي من خلال الاعتماد على بيانات تاريخيه . خلصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في : اعتماد المصارف التجارية السودانية على مواردها الذاتية، تعثر التمويل بصيغة المرابحة يمثل نسبة 59% فى المتوسط خلال فترة الدراسة كأعلى نسبة تعثر ، التعثر يمثل 50% في المتوسط خلال فترة الدراسة في إجمالي الموارد الذاتية . تمثلت أهم توصيات الدراسة في انه ينبغي العمل على

تخفيف نسبة التمويل بصيغة المرابحة وذلك حتى تتوازن مع بقية الصيغ الاخرى ، مطالبة المصارف بتدعيم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وتفعيل الضبط المؤسسي خاصه فيما يتعلق بمسؤولية مجلس الإدارة ودور الإدارة التنفيذي للمصارف . يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني من خلال التركيز على الودائع المصرفية كمورد مهم من موارد الجهاز المصرفي بينما تتناول الدراسة الحالية دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة دعاء سعدالدين بكري أحمد (2005):

تناولت الدراسة التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي .تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم تطوير أساليب التحليل المحاسبي للتنبؤ بالتعثر المالي قد يؤدى إلى تخفيض مخاطر منح الائتمان المصرفي كما أنه تعتمد البنوك على النسب المحاسبية بمفردها عند قياس الاداء المالي للشركات طالبة الائتمان وهى أساليب تقليديه غير كافيه لتقييم السياسات المالية للشركات في المستقبل. هدفت الدراسة إلى بيان دور التحليل المحاسبي في التنبؤ بالتعثر المالي، ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :لا توجد أي فروق ذات دلالةإحصائية بين مجموعة الشركات المتوازنة، لا توجد مؤشرات محاسبيه تقيس التعثر المالي ومؤشرات أخرى تقيس التوازن المالي ، إن مؤشرات التعثر والتوازن ليس لديها القدرة على التنبؤ بصفة مستقبلية في ظل وجود باقي المؤشرات المحاسبية الأخرى.اتبعت الدراسة منهج التحليل المحاسبي باستخدام التنبؤ بالتعثر المالي. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الشركات المتوازنة والمتعثرة والمؤشرات المحاسبية، نسبة السيولةالسريعة ،معدل العائد على حقوق الملكية ،معدل دوران إجمالي الاصول ، من المؤشرات التي تتنبأ بالتعثر المالي للقدرة التفسيرية للتنبؤ بالتعثر والتوازن المالي في حالة استخدام المتغيرات المستمدة من القوائم المالية التقليدية بلغت 77% في حين أن القدرةالتفسيرية بلغت 86% في حالة استخدام المتغيرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية . تمثلت أهم توصيات الدراسة في ضرورة التخلي عن الاسلوب التقليدي في تحليل النسب المحاسبية قبل اتخاذ قرار منح الائتمان وضرورة تطوير وتحديث نماذج التنبؤ بالتعثر المالي لتلافى الانتقادات الموجهة إليها إضافة إلى إصدار دليل يتضمن المؤشرات المحاسبية التي تقيس وتتنبأ بالتعثر المالي. تناولت الدراسة التحليل المحاسبي استخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي من خلال تناولها أساليب التحليل المحاسبي الحديث في حين تتناول الدراسة الحالية دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

دراسة معاوية مصطفى محمد هادى (2006):

تناولت الدراسة مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية .تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف خبرة العملاء وعدم كفاءتهم في إدارة النشاط وانعدام الأمانةوالمصداقية لدى بعض العملاء تمثل ذلك في ادلائهم بمعلومات مضلله واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله ، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية .لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :هنالك علاقه بين قلة خبرة العميل وضعف كفاءته في إدارة التمويل بالمصارف والديون المتعثرة . اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج والتوصيات تمثلت أهم النتائج في أسباب التعثر بالمصارف السودانية بسبب عدم مصداقية العملاء في تقديم المعلومات المطلوبة منهم بغرض منح التمويل واستخدام التمويل في غير الغرض الذى منح من أجله ، عدم أخذ

الضمانات الجيدة والكافية من قبل المصارف يؤدى إلى تعثر سداد التمويل . كما تمثلت أهم توصيات الدراسة في أنه يترتب على كل مصرف قبل منح التمويل أن يتأكد من جدوى المشروع بإجراء دراسة جدوى مبدئيةونهائية دقيقه كما أن على المصرف الاهتمام بعملية التحليل المالي بجمع معلومات وافيه عن الزبون ومعرفة ما إذا كان لديه أي مطالبات من جهات اخرى .يلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على مشكلة الديون المتعثرة بالمصارف السودانية من خلال التركيز على قلة خبرة العميل وضعف كفاءته في إدارة التمويل بينما تتناول الدراسة الحالية دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة إيمان النويري علي مساعد (2010):

تناولت الدراسة مشكلة التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان .تمثلت مشكلة الدراسة في ارتفاع حجم القروض المتعثرة في البنوك السودانية الأمر الذي يترتب عليه آثار سلبية على توظيف الأموال في البنوك لحجم الائتمان الممنوح لعملائها فضلاً عن انخفاض ارباح البنوك نتيجة لاقتطاع جزء من الارباح لتدعيم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أي القروض المتعثرة ، هدفت الدراسة إلى بيان وتعريف أسباب التعثر في سداد القروض وأثره على الجهاز المصرفي والوضع الاقتصادي بالسودان .لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية : أولاً لا يوجد تأثيراً معنوياً للضمانات المقدمة لمنح التمويل ، ثانياً لا يوجد تأثيراً معنوياً للرقابة المالية والمتابعة للتمويل الممنوح ، ثالثاً لا يوجد تأثيراً معنوياً لنظم تدفق المعلومات الخاصة بعملية التمويل على تعثر سداد القروض .اتبعت الدراسة المنهج الوصفي للبيانات والاستقرائي والاستنباطي لاختبار وتحديد المحاور والفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة. خلصت الدراسة إلى مجموعه من النتائج المساعدة في انتشار ظاهرة التعثر في سداد القروض وضعف الأداء المالي ومن أهمها قصور نظام تدفق المعلومات عن عملاء المصارف، مصحوباً بالاختيار الغير مدروس للموظفين بالجهاز المصرفي، مع غياب السياسات الائتمانية الواضحة مما أدى إلى قصور دراسات الجدوى التي يتم اعتمادها والتقدير الغير عادل للضمانات ، وأيضاً ضعف الرقابة الادارية والمتابعة . كما تمثلت أهم توصيات الدراسة في أنه يتوجب على بنك السودان المركزي اعتماد نظم لتدفق المعلومات أكثر فعالية مثل الترميز الائتماني ، بالإضافة إلى ايجاد بيوت خبرة مؤهلة وموثوقة لتقييم الضمانات المقدمة للحصول على التمويل المصرفي .يلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بمعرفة الاسباب الناجمة عن انتشار التعثر في سداد القروض واضعافه للأداء المالي للمصارف التجارية نسبة لعدم وجود نظم معلوماتية وبيوت خبرة مؤهلة وسياسات ائتمانية فعالة بينما تناولت الدراسة الحالية دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

دراسة محمد سعد الكواري (2010 م):

تناولت هذه الدراسة الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تطوير القطاع المالي هو أحد أجزاء الاستراتيجية الشاملة لتطوير القطاع الخاص في الدول النامية والمتقدمة وهدفت الدراسة إلى كيفية تطوير القطاع المالي ومكانة ودور الوكالات الائتمانية في تطوير القطاع المالي . وتحقيقا لأهداف الدراسة اختبر الباحث عدة فرضيات أهمها :الوكالات الائتمانية هي أساس الاستراتيجيات في الدول المتقدمة لتطوير القطاع المالي , موقع الوكالات الائتمانية داخل مستويات القطاع المالي , الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل الوكالات الائتمانية داخل

القطاع المالي , أنواع الملكية والخدمات التي تقدمها الوكالات الائتمانية داخل القطاع المالي . اتبعت الدراسة المنهج العلمي والوصفى التحليلي للتحقق من صحة فرضياتها وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها : أن الوكالات الائتمانية تُعرف على أنها تقوم بخدمة الطرفين في العملية التمويلية المدين والدائن وتوفر للأول البيانات والمعلومات لاتخاذ القرار السريع وتقدم للثاني تقرير تاريخي بعملياته الائتمانية لاستعمالها في مؤسسات مالية أخرى . وأوصت الدراسة بتوصياتمؤسسات اتباع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام الوكالات الائتمانية ووضع الضوابط والسليم في عملية الائتمان الدراسة بتوصيات أهمها

القانونية والرقابية التي تنظم عمل الوكالات الائتمانية وخلق سوق تمويلي تنافسي . يلاحظ أن الدراسة تناولت دور الوكالات الائتمانية في تطوير القطاع المالي بينما تتناول الدراسة الحالية دور الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي والأسس التي يقوم عليها الترميز الائتماني للعملاء وإنشاء وإدارة سجل ائتماني شامل وبناء قاعدة بيانات متينة ونظام جيد لتصنيف العملاء والعمليات الممولة مستقبلا.

الإطار النظري للترميز الائتماني

مفهوم ومراحل الترميز الائتماني لعملاء الجهاز المصرفي

أولاً : مفهوم الترميز الائتماني:

يعتبر الترميز آلية تعمل على تجميع المعلومات من الدائنين والمصادر العامة المتاحة والتاريخ الائتماني للمقترضين ، عن الأفراد والشركات ، خاصة المتعلقة بتسجيلات دفعيات الائتمان / التمويل ، قرارات المحاكم ، الإفلاس ومعالجتها إلكترونياً وحفظها للاستفادة منها عند الحاجة . بدأ مشروع بيانات العملاء والترميز في السودان مطلع يناير من العام 2009 م وذلك بالزام كافة المصارف السودانية بعدم منح اى عميل تمويلاً إلا بعد إكمال البيانات الديموغرافية Demographic Data ومنحه الرمز الائتماني Credit Code، حيث تم في هذا الإطار إنشاء وحدة خاصة ببيانات العملاء والترميز بالإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي ببنك السودان المركزي لتطلع بدورها حول متابعة مشروع الترميز والوصول به إلى مراحله النهائية .الرمز الائتماني Credit Code هو رمز الكتروني لكل عميل يمتاز بانه لا يتكرر unique يساعد على التمييز بين العميل والاخر في حالة تشابه الاسماء .

ثانياً : مراحل الترميز الائتماني :

المرحلة الأولى (Phase One) : مرحلة تجميع بيانات العملاء (Customers Data) :

يتم فيها تنظيم العمليات المتعلقة ببيانات العملاء ومنح الرمز. وتتميز هذه المرحلة بإستمراريتها تبعاً لطبيعة عملاء الجهاز المصرفي المتجددة .

المرحلة الثانية (Phase Two) : مرحلة تجميع بيانات إرتباطات العملاء (Connected Parties) :

تتعلق بربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) وكسابقتها تتميز المرحلة بالاستمرارية تبعاً لطبيعة العملاء المتجددة.

المرحلة الثالثة (Phase Three) : مرحلة تجميع البيانات المالية (Financial Data) .

تهتم بتجميع البيانات المالية الحالية والتاريخية عن عملاء الجهاز المصرفى .

المرحلة الرابعه (Phase Four) :مرحلة تجميع بيانات العملاء:

يتم فيها اختبار النظام Database Test التقني الخاص بإدارة بيانات العملاء الديموغرافية والمالية و التأكد من فعالية التقارير الائتمانية Credit Report والرقابية والإحصائية وذلك توطئة للبدء بالعمل بالنظام الجديد بصورة رسمية.

ثالثاً : فوائد الترميز الائتماني :

الفوائد المتحصل عليها من مشروع بيانات العملاء والترميز :

يعود مشروع ترميز عملاء الجهاز المصرفي بمردود إيجابي للمصرف أولاً ثم للعميل المتعامل مع المصرف إضافة إلي الفائدة التي تعود للسلطة الرقابية والاقتصاد الكلى للبلد وتتلخص ابرز هذه الفوائد في الآتي :

أ – الفوائد بالنسبة للعميل

1-المودعون

نجاح استثماراتهم وزيادة العائد عليها. ارتفاع ثقتهم بالجهاز المصرفى. ضمان حصولهم على اى مبالغ يطلبونها من المصارف فى اى وقت من الأوقات.

2-المقترضون(طالبو التمويل)

زيادة السقف التمويلي للعميل نتيجة لزيادة الثقة بين المصرف والعميل. سرعة إكتمال إجراءات حصول العميل على التمويل .الإيجابية في سير مشروعات العميل نتيجة لسهولة المتابعة والتوجيه .معرفة العميل لموقفة من التمويل والضمانات يمكنه من تقييم نشاطه وتحديد إتجاهاته المستقبلية . حصول العميل على خدمات ذات جودة عالية .

ب – الفوائد بالنسبة للمصرف

تطبيق مبدأ أعرف عميلك الذي يقوم علي معرفة المصرف لعميله معرفة تامة لاتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل. حل مشكلة تشابه الأسماء التي تعاني منها الكثير من المصارف . الحصول علي كافة البيانات الخاصة بالعملاء لتمكين المصارف من متابعة العمليات التمويلية بصورة فعالة وتسهيل سبل الاتصال بين المصرف والعميل . ربط العميل بالجهات التي له علاقة بها (الأطراف المترابطة) وإعطاء صورة كاملة عن العميل والشركات التي تتبع له والأشخاص الذين يكفلهم في كل الجهاز المصرفي . إرتفاع نسبة تحصيل الديون والتي تؤدي إلى التقليل من عمليات التمويل المتعثر زيادة الثقة بين المصرف والعميل مما يشجع ذلك المصرف على زيادة السقف التمويلى للعميل الواحد . الحصول على التقارير الائتمانية المفصلة عن العملاء يسهل عملية اتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب. زيادة استثمارات البنك وتوفر السيولة المناسبة لتسيير عمليات البنك اليومية.

ج- الفوائد بالنسبة للاقتصاد الكلى للبلد

التقليل من عمليات التمويل المتعثر والتي تنعكس إيجابا في الناتج القومي الإجمالي GDP ، وزيادة الثقة العالمية في الاقتصاد القومي مما ينعكس إيجاباً على عمليات انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ، وتقليل نسبة العطالةارتفاع العائد على الخزينة العامة للدولة.

د – الفوائد بالنسبة للسلطة الرقابية:
التقارير الرقابية بمختلف إشكالها و التقارير الإحصائية.
هـ – الفوائد بالنسبة للمواطن العادي :
إيجاد فرص للعمل وزيادة دخل الفردوالحصول على خدمات أفضل(تعليمية–صحية–خدمية وأمنية).

رابعاً : متطلبات الترميز الائتماني :

يمكن تلخيص متطلبات الترميز الائتماني في النقاط الاتية :
وضع إطار قانوني وتنظيمي مناسب،تحديد التكنولوجيا المناسبة،ضمان توافر البيانات الكافية،وضمان الجدوى التجارية ، مصادر المعلومات .

خامساً : علاقة الترميز الائتماني بالتمويل المصرفي :

علاقة الترميز الائتماني بالتمويل المصرفي تتمثل في أنها آلية جيدة للحد من مخاطر التمويل وللتقليل من عمليات التمويل غير المنتظم والعمل علي زيادة العائد من العمليات المصرفية حيث يعتبر مشروع ترميز العملاء
(والمنشورات والضوابط المنظمة له) الذي بدأ في منتصف العام 2008م أحد أهم التدابير التي يتبناها بنك السودان المركزي حالياً ، ويهدف المشروع للحصول علي أكبر قدر من البينات الديمغرافية عن عملاء الجهاز المصرفي بالتركيز على عملاء التمويل (في المرحلة الحالية) وتحليلها والاحتفاظ بها . فإذا أراد المصرف عدم الوقوع في كثير من المخاطر فيجب أن تعمل علي اتباع الأسس السليمة في كافة العمليات المصرفية وأولها ترميز عملاء الجهاز المصرفي إضافة إلى وضع الضوابط التي تحد من المخاطر التي يكون العميل في معظم الاحيان سبباً فيها ولذا لجأت المصارف المركزية لإصدار ضوابط أكثر تشددا كما اهتمت بنظم المعلومات,وذلك عبر الحصول علي كافة البيانات الديمغرافية (Demographic Data) عن العميل وتحليلها والاحتفاظ بها ، ولتوحيد شخصية العميل التي يتعامل من خلالها مع المصارف لجأت المصارف إلى التعامل مع العملاء عبر الرمز الائتماني(Credit Code) ، حيث يكون ذلك في أغلب الاحيان في حالة عدم توفر الرقم الوطني (National ID Number) .وصولاً الى موقف تمويلي موحد للعميل وعلاقاته المترابطة من شركات وشراكات وغيرها بكل المصارف كما تساعد قاعدة البيانات علي الحصول على كافة المعلومات المطلوبة عن العميل إضافة إلى تسهيل الوصول للعميل عند الضرورة.

سادساً : مزايا الترميز الائتماني :

يساعد الترميز الائتماني في معرفة كل ما يتعلق بالعميل ، يساعد الترميز الائتماني في معرفة كل ما يتعلق بالعملية الممولة، يوفر الترميز الائتماني وكالات معلومات ائتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي .يساهم الترميز الائتماني في مساعدة المصارف في اتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل المصرفي ،يساهم الترميز الائتماني في حل مشكلة تشابه أسماء عملاء التمويل بالجهاز المصرفي ويسهم في سهولة تحصيل التمويل الممنوح للعميل.

مفهوم ومزايا الاستعلام الائتماني لعملاء الجهاز المصرفي

أولاً : مفهوم الاستعلام الائتماني :

يعرف الإستعلام الإئتماني بانه خدمة توفير معلومات هامه عن طالب الاقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف و المؤسسات المالية او عملاء مؤسسات الاقراض الشخصي والاستهلاكي مثل شركات البيع بالتقسيط و شركات الاتصالات و خلافها . و يعرض السجل بينات ديموغرافية شخصية لتعريف العميل مثل الرقم القومي – السجل التجاري – سجل المصدرين و المستوردين , وبيانات ائتمانية .

ثانياً : أهمية الاستعلام الائتماني :

تتمثل اهمية الاستعلام الائتماني بالنسبة للصناعة المصرفية للحد من ظاهرة الديون المتعثرة مما يؤدي الي زيادة تكلفة الاقتراض و التمويل , فضلا عن ذلك توسيع قاعدة العملاء الممولين , وتوجيه التمويل للعملاء الذين يوفون بالتزاماتهم ويساهمون في زيادة الانتاج وتوفير السلع و الخدمات على مستوي الاقتصاد القومي .

ثالثاً : أنواع السجلات الائتمانية :

يمكن تقسيم السجلات الائتمانية الى نوعين اساسيين :

1-سجل الاقتراض (الائتمان)

يدار هذا السجل من قبل القطاع العام وعلي وجه الخصوص البنك المركزي في الدولة , وذلك بهدف الاشراف علي معلومات التمويل او العملاء الممولين , وتحدد بصورة قاطعة جهات ومصادر المعلومات الائتمانية (المصارف و المؤسسات المالية) ويتم ايضا تحديد اغراض الاستعلام الائتماني والجهات المصرح و المخول لها باالاستعلام الائتماني, ويعتبر البنك المركزي من اهم هذه الجهات وذلك لتمكينه من القيام بدوره الاشرافي و الرقابي خاصة مخاطر الانكشاف في المصارف . والدول العربية التي تطبق هذا النظام (الاردن – الامارات – تونس – الجزائر – عمان – سوريا – فلسطين – لبنان – وحديثا السودان) .

2-سجل المقترضين :

هذا السجل يملكه القطاع الخاص ويديره بعد الحصول علي ترخيص من البنك المركزي ويحدد الاسس و الضوابط ويضع قواعد الاشراف علي مثل هذه المكاتب او الشركات الخاصة التي تقوم علي توفير المعلومات من مصادرها الخاصة مقابل رسوم مالية وغالبا ما تشترك المصارف والمؤسسات المالية في انشاء مثل هذه الشركات الخاصة لتوفير قاعدة بيانات عن المقترضين تستخدم من قبل الجهات المشاركة في اتخاذ قرارها بشان طلبات التمويل وبخلاف المشاركون في تاسيس الشركة او مكتب الاستعلام الائتماني يمكن للجهات الاخري الاستفادة من هذه الخدمه مثل شركات الاتصالات و شركات البنية التحتية مثل شركات المياه والكهرباء وخلافه.

رابعاً : أنظمة الاستعلام الائتمانية :

هنالك ثلاثة أنظمة يتم من خلالها الاستعلام الائتماني

1- انظمة استعلام ائتماني رسمية

تنشئ البنوك المركزية هذه الانظمة لتحقيق اهداف رقابية علي المصارف و المؤسسات المالية وعادة تكون في البنك المركزي او جهه مستقلة تنشئها بقانون , يعطيها الحق في الزام الجهات التي يحددها قانونها بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن العملاء الممولين من قبل المصارف و المؤسسات المالية . ويتم منح سلطة لها لتوفير قاعدة بيانات و تامينها وادارتها ببرنامج خاص بها , ومنح صلاحية الاستعلام لمسئولين مفوضين من الجهات المسموح لها بالاستعلام الائتماني عن العملاء وذلك حفاظا علي سرية المعلومات , ويتم تداول المعلومات وفقا لضوابط معينة يصدرها البنك المركزي ونشرات توضيحية . ومما يجدر ذكره هنا أن نظام الاستعلام الائتماني المعمول به في السودان هو نظام الاستعلام الرسمي حيث تستعلم البنوك التي تقدم تمويل مباشرة عن عملائها لدى البنك المركزي .

2- انظمة استعلام ائتماني مملوكة للدائنين

عبارة عن انظمة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء تنشئها المصارف و المؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية للعملاء و ذلك بغرض تبادل المعلومات الائتمانية و تقديم خدمات الاستعلام الائتماني للجهات المشتركة في ملكيتها و للمصارف و المؤسسات المالية الراغبة في الاستفادة من خدماتها ويقوم البنك المركزي بوضع ضوابط واسس لتنظيم اعمال هذه الشركات و المكاتب التي تقدم خدمات الاستعلام ، وفي بعض الاحيان يساهم البنك المركزي بسهم استراتيجي فيها بغرض احكام وزيادة الرقابة والاشراف علي اعمالها. وهذا النوع من انظمة الاستعلام غير موجود حالياً في السودان .

3- انظمة استعلام ائتماني مستقلة

هي شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني ينشئها افراد او مؤسسات مستقلة بخلاف المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويل و تسهيلات ائتمانية . ويتم الترخيص لهذه الشركات من قبل البنك المركزي بعد استيفاء شروط و ضوابط معينة وعادة ما تعتمد قاعدة بياناتها علي المعلومات المنشورة و المعلومات الصادرة من الجهات الرسمية .

خامساً : المزايا التي تحققها أنظمة الاستعلام الائتمانية:

تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني مجموعة من المزايا يتمثل أهمها في :

1 - توفير التقارير الائتمانية

تقدم كل من الانظمة المذكورة خدمة الاستعلام الائتماني عن العملاء في شكل تقارير ائتمانية للجهات الرسمية . من قاعدة بياناتها وعادة ما تحفظ في هذه القاعدة بيانات لخمس سنوات فاكثر ويتم الاستعلام الائتماني عن العميل في الغالب لمعلومات ايجابية او سلبية

او ايجابية وسلبية عنه لمدة عامين . يلاحظ ان تقارير المعلومات الائتمانية عن العملاء في الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين وانظمة الاستعلام الائتماني المستقلة , تكون بسيطة الي حد ما مقارنة بالمعلومات الائتمانية عن العملاء في انظمة الاستعلام الائتماني الرسمية .

2 – أنواع التقارير الائتمانية : تقرير خالي (عميل جديد)

وتظهر به المعلومات الديموغرافية و التعريفية بالعميل ولا يحتوي علي البيانات الائتمانية اذ ان العميل لم يتم منحه تمويل من قبل .**تقرير اساسي** وتظهر به المعلومات الديموغرافية ومعلومات ائتمانية اجمالية عن التزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي بصورة اجمالية .**تقرير معياري** وتظهر به المعلومات الديموغرافية والمعلومات الائتمانية بشئ من التفصيل عن الالتزامات و الاقساط المستحقة والمتعثرة على العميل .**تقرير متقدم** وتظهر به المعلومات الديموغرافية ومعلومات ائتمانية بصورة مفصلة الحالية و التاريخية و التعديلات التي طرأت عليها. **التقرير الشامل** وتظهر به المعلومات الديموغرافية و معلومات ائتمانية بصورة مفصلة الحالية و التاريخية و التعديلات التي طرات عليها والالتزامات و الاقساط المستحقة و المتعثرة تجاه المصارف والمؤسسات المالية التي قدمت التمويل والتسهيل الائتماني للعميل باسمائها , ومما يجدر ذكره أن هذا النوع من التقارير يسمح به لبنك السودان المركزي والعميل نفسه فقط . الجدير بالذكر ان بعض الدول العربية تطبق انظمة الاستعلام الائتماني الرسمية و البعض الاخر يطبق أنظمة الاستعلام الائتماني المملوكة للدائنين , و يلاحظ في دول الجوار مثل جمهورية مصر العربية أن تجربتها في الاستعلام الائتماني تعتمد على السجل المركزي للائتمان بالبنك المركزي المصري بجانب عمل انظمة الاستعلام الائتماني الاخري حيث تعتبر انها مكمله لها .

3- ترقية اداء المصارف :

بغرض استعراض دور الاستعلام الائتماني عن العملاء في ترقية اداء المصارف يمكن ان يكون ذلك باستعراض اثره المتوقع علي اداء المصارف وفقا للمؤشرات و المعايير التالية : أولا **استقطاب الموارد** : يتوقع ان يزيد الاستعلام الائتماني من معرفة و استقطاب عملاء جدد جيدين للمصرف سيمارسون نشاطا اقتصاديا معروفا ويتعاملون مع عملاء يمارسون انشطه اقتصادية حقيقية وبالتالي تزيد ثقتهم في الجهاز المصرفي . ثانيا **توظيف الموارد** تعتبر عملية التوظيف الوجه الاخر لعملية الاستقطاب اذ ان دور المصارف في الوساطة بين ذوي الفوائض المالية (المدخرين) وذوي الحوجه للتمويل (المستثمرين) وبالتالي يمكنهم الاستعلام الائتماني من معرفة عملائهم و بالتالي التقرير بشان منحهم التمويل من عدمه و ينتج عن ذلك زيادة معدلات التوظيف اذ يتم اختيار العميل ذو السجل الائتماني الجيد و النشط اقتصاديا مما يزيد من قاعدة العملاء وينتج عن ذلك زيادة نسبة توظيف الموارد . ثالثا **زيادة ونمو محفظة التمويل و الاستثمار المباشر** ايضا نسبة لزيادة و استقطاب الموارد وفي الجانب المقابل زيادة نسبة التوظيف سوف تنمو وتزيد محفظة التمويل بالنسبة للعملاء و محفظة الاستثمار المباشر للمصارف بامتلاكها اصول جيده يمكن تمويل العملاء عبر صيغ التمويل المعمول بها **انخفاض نسبة الديون المتعثرة** من المتوقع أن يساعد الاستعلام الأئتماني المصارف في إتخاذ قرار التمويل والتسهيل الائتماني أو عدمه بحيادية وشفافية، وبالتالي يساعدها علي اتخاذ القرارات الصائبة وبالتالي سوف يتم إختبار العملاء الجيدين الذين سوف يوفون بالتزاماتهم ومن ثم سوف تنخفض نسبة الديون المتعثرة **انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها** إن وفاء العملاء الممولين سوف يساعد علي اعادة إقراضهم وتمويلهم او تمويل عملاء اخرين ,وفي ذات الوقت تنتفي الحاجة الي تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها ,وبالتالي سوف يكون من النادر حدوث حالات إهلاك الدين أو شطبه. **الربحية** نتيجة لاستقطاب الموارد وتوظيفها بتمويل عملاء جيدين وانخفاض مخصصات الديون المتعثره سوف تزيد

ارباح المصارف.وفضلا عن ذلك أرباح المساهمين في المصارف مما يدفعهم الي زيادة الربحية و المساهمه في انشاء مصارف جديدة.

سادساً : تطوير نظام الاستعلام الائتماني :

أ. تطوير نظام الاستعلام الائتماني في العالم

برعاية المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ظهرت مبادرات لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني وذلك لحماية المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل من المخاطر المحتملة للتعثر وبغرض تعريفهم بعملائهم علي وجه الخصوص والحفاظ علي النظام المصرفي والمالي العالمي من المخاطر المصرفية وتعرضه للازمات المالية .

ب. تطوير نظام الاستعلام الائتماني في الدول العربية

في المنطقة العربية توصل صندوق النقد العربي مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي الي اطلاق مبادرة مشتركة للارتقاء بانظمة الاستعلام الائتماني وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية والفنية اللازمة لانجاح أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية .

ج. أهداف أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية :

تحقق أنظمة الاستعلام الائتماني مجموعة من الاهداف أهمها :

دراسة أوضاع أنظمة الاستعلام الائتماني والسجل المركزي لتسجيل الائتمان في الدول العربية وتقديم مقترحات إصلاحها وتطويرها. ونشر الوعي بثقافة وقضايا الاستعلام الائتماني .توفير الخبراء والمستشارين المتخصصين لترقية الانظمة.المساعدة في تعزيز قدرات المصارف المركزية العربية في الاشراف والرقابة علي هذه الانظمة لتحسين كفاءة التحليل الائتماني بهدف تحقيق هدف الاستقرار المصرفي والمالي في الدول العربية علي وجه الخصوص والنظام المصرفي المالي العالمي علي وجه العموم.

سابعاً : تطوير نظام الاستعلام الائتماني في السودان :

شرع بنك السودان المركزي في تطوير نظام الاستعلام الائتماني في السودان والاستفادة من المبادرات والخبرات العالمية ,حيث بدأ بنك السودان المركزي في العام 2008م وبعون فني من مكتب الشرق الاوسط للعون الفني (بيروت)التابع لصندوق النقد الدولي وذلك بإيفاد خبير دولي للمساعدة في تطوير نظام الاستعلام الائتماني عن العملاء.

وبعد ذلك تم الشروع في منح رمز ائتماني لكل عميل من عملاء المصارف بعد استيفاء معلومات ديموغرافية عنه تشمل : الاسم رباعي , اسم الوالدة , اسم الزوجة والزوجات , الابناء والاقرباء من الدرجة الاولي ,العنوان وعنوان العمل والجنسية والرقم الوطني وذلك لتفادي تشابه الاسماء .

وكالات المعلومات الائتمانية

أولاً : مفهوم وتعريف وكالات المعلومات الائتمانية :

عرف المتخصصون وكالات المعلومات الائتمانية بأنها مستودع للبيانات والمعلومات الإحصائية والتي توضح نمط وتاريخ سداد العملاء لالتزاماتهم المختلفة السابقة والسارية، وعكس الأدوات الجيدة والسيئة في السداد ، ولكن أجمع كثير من

الخبراء بأن التعريف الشامل لها هو أنها مؤسسة تعمل على تجميع المعلومات من الدائنين والمصادر العامة المتاحة والتاريخ الائتماني للمقترضين ، عن الأفراد والشركات ، خاصة المتعلقة بتسجيلات دفعيات الائتمان / التمويل ، قرارات المحاكم ، الإفلاس ومعالجتها إلكترونياً وحفظها للاستفادة منها عند الحاجة ، على أن تعمل المؤسسة على تحديث هذه البيانات من فترة لأخرى . وعموماً تقسم وكالات المعلومات الائتمانية إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

1/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات السلبية عن العملاء(وكالة أساسية).

2/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات الإيجابية عن العملاء .

3/ وكالات تعمل على جمع وتحليل البيانات الإيجابية والسلبية معاً (وكالة كاملة) (World Class Credit Bureau) .

ثانيا : أهمية وكالات المعلومات الائتمانية :

معرفة كل ما يتعلق بالعميل .مساعدة المصارف في اتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل المصرفي .حل مشكلة تشابه أسماء عملاء التمويل بالجهاز المصرفي.سهولة تحصيل التمويل الممنوح للعميل .ربط العميل بالشركات التابعة له .تصنيف المؤسسات المالية و التقليل من المخاطر . تعكس بشفافية وضع القطاع المالي بالدولة .تساعد على تحليل وتقييم القطاع المالي باعتبارها مخزن للمعلومات.

ثالثا : كيفية عمل وكالات المعلومات الائتمانية :

الأنظمة التي تخدم أغراض عمليات الوكالات الائتمانية تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية تتمثل في:
الحصول على البيانات، عمليات معالجة وتحليل البيانات، استخراج المعلومات .ويتم استخراج البيانات لطالبيها في شكل تقارير ائتمانيه (التقارير التي تصدرها الوكالة في شكل ورقي أو إلكتروني) ويحتوي التقرير على بعض أو كل المعلومات والبيانات المتاحة بالملف الائتماني للعميل ، دون توصيات بكيفية التعامل مع العميل .

رابعاً : أهداف وكالة المعلومات الائتمانية :

تهدف وكالة المعلومات الائتمانية إلى توفير معلومات متكاملة ودقيقة عن عملاء الجهاز المصرفي وذلك للاستفادة منها في أغراض مختلفة في مقدمتها التمويل،وقد تبنى بنك السودان المركزي مشروع الترميز الائتماني الذي يعتبر نواه لقيام وكالة المعلومات الائتمانية والتي تتطلب توفر كافة البيانات الديموغرافية والمالية عن العملاء حتى تكون ذات جدوى للجهات مانحة التمويل وقد أثبتت التجارب أن السجلات الائتمانية المحفوظة طرف البنك المركزي وحدها لا تفي بكافة المتطلبات حيث أن البيانات التي تقدم من وكالات المعلومات دائماً تكون أكثر تفصيلاً.

لذا بدأ بنك السودان المركزي في تبني فكرة تأسيس وكالة للمعلومات الائتمانية، وحسب التجارب العالمية يمكن أن تكون هذه الوكالات إما وكالات خاصة أو وكالات عامة .

خامساً : أهمية وكالات المعلومات الائتمانية :

يتطلب وضع الجهاز المصرفي إنشاء وكالة معلومات ائتمانيةوذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها :
ترقية الضبط المالي ، مما يؤدي إلى نمو القطاع المصرفي والاقتصادي، إدارة المخاطر الائتمانية بطريقة أفضل إن لم تكن مثلى ، اتخاذ قرارات وقائية لمنح التمويل الائتمان ،مساعدة المؤسسات المالية في إدارة مخاطر الائتمان واتخاذ القرارات الائتمانية الصحيحة للعملاء الحاليين والمتوقعين ، ترقية ثقافة السلامة الائتمانية الوقائية للمؤسسات المالية .الخدمات المقدمة

من وكالات المعلومات الائتمانية تمكن المصارف والمؤسسات المالية من تمويل أسواق مستهدفة وإدارة العمليات .قدر معقول من المعلومات التاريخية والحديثة عن كافة العملاء .

سادساً : الجهود المبذولة لتأسيس وكالة معلومات ائتمانية في السودان :

بهدف ترقية العمل المصرفي وضمان السلامة المصرفيةبدأ بنك السودان المركزي بتطبيق مشروع الترميز الإلكتروني لعملاء الجهاز المصرفي ليكون القاعدة التي يتم الاعتماد عليها مستقبلا, وقد قام البنك في سبيل ذلك ببذل جهود مقدرة ، ففي يناير 2009م بدأ مشروع الترميز الائتماني وقد تم توجيه المصارف للحصول على بيانات عملائها الأفراد ، الشركات ، المنظمات و أسماء العمل وذلك على استمارات خاصة بكل فئة مع استصحاب استمارة للأطراف المترابطة توضح العلاقة بين الشركات والجمعيات و أسماء العمل مع مساهميها . كما تم تكوين فريق عمل من العاملين بالإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي والإدارة العامة للرقابة المصرفية والإدارة العامة للشئون القانونية للاطلاع بمهام الترميز الإلكتروني حيث يعمل الفريق تحت إشراف مدير عام الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي . وتتمثل ابرز المجهودات التي بذلت لتأسيس وكالة المعلومات الائتمانية في السودان في عدة نقاط أهمها :

خلال الفترة من يناير2009 وحتى 15 مارس 2010م قامت وحدة الترميز الائتماني بمنح الرمز الائتماني لحوالي 140الف عميل وتشمل العملاء الأفراد والشركات والمنظمات والجمعيات . كما تم ربط معظم الشركات بمساهميها. وكونت لجنة مشتركة من بنك السودان المركزي واتحاد المصارف لوضع تصور لتأسيس الوكالة وقد أكملت اللجنة أعمالها ورفعت توصياتها والتي تم بناء عليها الموافقة على تأسيس الوكالة بموجب قانون خاص ، حيث أعدت مسودة قانون وكالة المعلومات الائتمانية وتم عرضها على وزارة العدل والتي أحالتها بدورها الى مجلس الوزراء ثم الى وزارة العدل للصياغة الأخيرة ومن ثم يتم تحويله الى المجلس الوطني للإجازة النهائية . وتم ابتعاث عدد من العاملين إلى كل من مصر والهند للوقوف على تجربتهما في مجال المعلومات الائتمانية . وكذلك عقد ورشة عمل عن السجل الائتماني Credit Registry شارك فيها ممثلين من كافة المصارف.بجانب ذلك قام فريق العمل بعقد عدد من ورش العمل للمعنيين بالأمر من موظفي المصارف اهتمت بالمعلومات المالية التي يجب على المصارف توفيرها عن عملائها و طلب من المصارف إرسال البيانات المذكورة خلال شهر يناير 2010م . تنظيم ورشه عمل لكافة مدراء عموم المصارف تم فيها تنويرهم بأهمية وكالة المعلومات الائتمانية وطرح فكرة أن تكون الوكالة بين بنك السودان المركزي والمصارف العاملةوصندوق ضمان الودائع والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات على أن يكون رأس مالها المدفوع 5 مليون يورو . عقد ورشة عمل في يونيو 2007م عن وكالات المعلومات الائتمانية الجدوى والأهداف والنتائج المتوقعة تحدث فيها السيد / بودار المدير الإقليمي لشركة D&B في منطقة الشرق الأوسط (شركة مهتمة بإنشاء وكالات المعلومات الائتمانية).وفي يناير 2009م تم تشكيل لجنه من عدد من المصارف بمشاركة بنك السودان المركزي يتمثل هدفها الأساسي في تمهيد المصارف وتعريفها بوكالة المعلومات الائتمانية المزمع إنشاؤها خلال العام 2010 م . تمثلت أهم مهام اللجنةفي المحاور التالية : تعريف شامل بكبار العملاء المتعثرين ، تصنيف العملاء حسب المديونيات وتداول المعلومات الخاصة بكبار العملاء المتعثرين .

إجراءات الدراسة الميدانية على البنوك والمصارف

تناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة يشمل ذلك وصفاً لمجتمع البحث وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي اتخذتها للتاكد من صدقها وثباتها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وأستخراج النتائج.تم أستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بتحليل البيانات والتوصل الى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، وأعتمد مستوى الدلالة 5% الذي يقابله مستوى ثقة 95% لتفسير نتائج الاختبارات التي تم أجراؤها. وقد تم استخدام عدة اساليب إحصائية أهمها: اختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليلي، حيث تم اسخدام بعض الاساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسبة المئوية واختبار (t–test)

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من منسوبي البنوك المتمثلين في الموظفين بوحدة البيانات والترميز ببنك السودان المركزي والموظفين بإدارات المخاطر والأستثمار بالبنوك و المصارف السودانية المختلفة. اما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم توزيع (130) استبانه لها وتم تحديد حجم العينة بالإستعانة بخبرة محكمين لتشمل عدد منسوبي إدارات المخاطر والتمويل بالبنوك، وقد بلغ عدد الأستبانات الغير مسترجعة التي لم يتم ملؤها كاملة (10) استبانة عليه فأن عينة الدراسة الأصلية بلغت (120) أستبانة والتي تمثل ما نسبته (92%) من عدد الاستبانات الموزعة، وتعتبر هذة العينة كبيرة نسبياً من الناحية الإحصائية بما يؤدي الى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الأمكان حرص الباحث على تنوع أفراد عينة الدراسة وهم المبحوثين وهذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بآرائهم حول دور الترميز الإئتماني في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي.

النتائج

أولاً البيانات التعريفية للمبحوثين

1- العمر:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	24	%20
من 30 الى 39 سنة	48	%40
من 40 الى 49 سنة	34	%28
من 50 سنة فأكثر	14	%12
المجموع	120	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

شكل رقم(1)

شكل بيانى للمبحوثين وفقاً لمتغير العمر

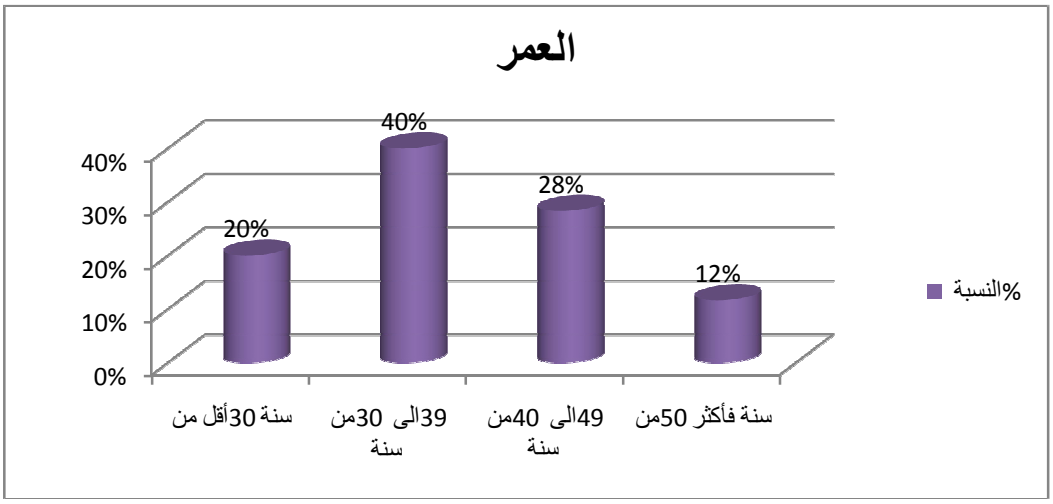

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

2- المؤهل العلمي

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالريوس	53	%44
دبلوم عالي	31	%26
ماجستير	19	%16
دكتوراه	10	%8
اخرى	7	%6
المجموع	120	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

شكل رقم(2)

شكل بيانى للمبحوثين حسب المؤهل العلمي

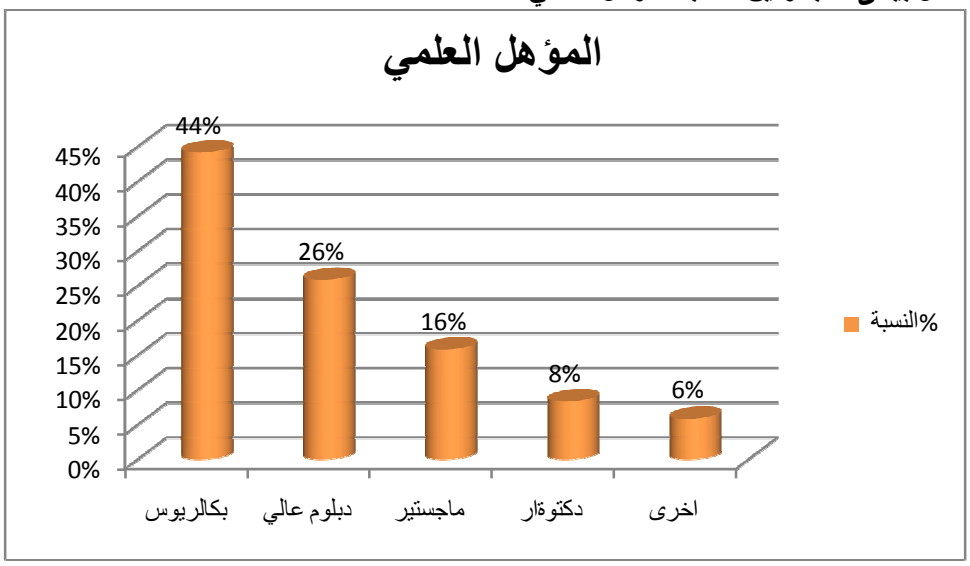

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

3-الدرجة الوظيفية:

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب المركز الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة %
مدير ادارة	25	%21
رئيس قسم	39	%32
موظف	36	%30
اخرى	20	%17
المجموع	120	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

شكل رقم (3)

شكل بيانى للمبحوثين حسب الدرجة الوظيفية

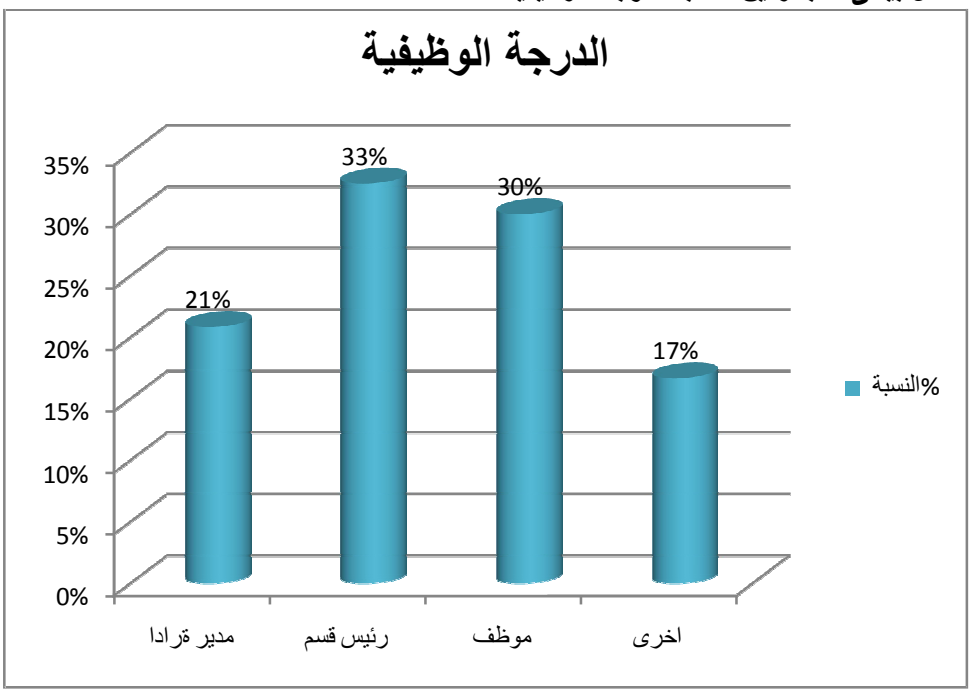

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

4- سنوات الخبرة

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب الخبرة العملية

الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	7	%6
5 الى 9 سنوات	19	%16
10 الى 14 سنة	36	%30
15 الى 19 سنة	24	%20
أكثر من20 سنة	34	%28
المجموع	120	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

شكل رقم (4)

شكل بيانى للمبحوثين حسب الخبرة العملية

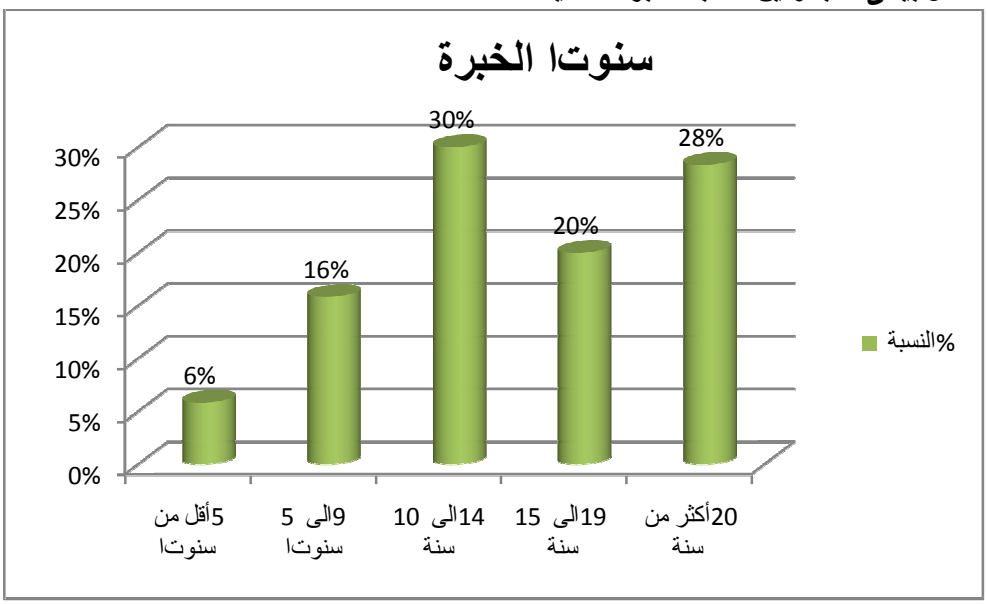

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

5- التخصص العلمي

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري للمبحوثين حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	43	%36
إدارة أعمال	24	%20
علوم مالية ومصرفية	29	%24
اقتصاد	19	%16
أخرى	5	%4
المجموع	120	%100

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

شكل رقم (5)

شكل بيانى للمبحوثين حسب التخصص العلمي

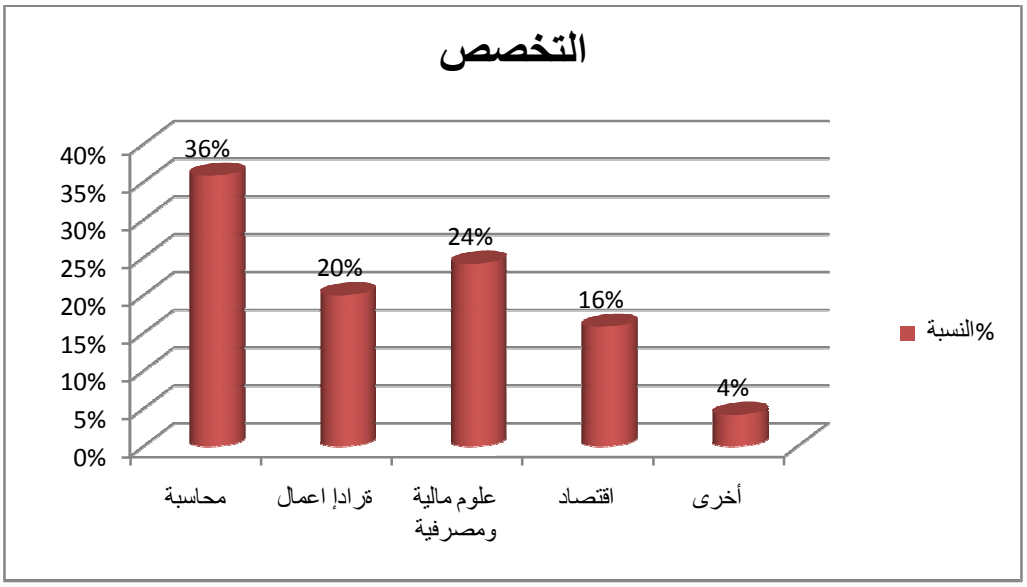

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

اختبار ثبات الفقرات

تم إجراء اختبار تحليلي للاستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملائمتها لقياس أهداف الدراسة والتأكد من ثبات الفقرات الواردة فيها، وذلك عن طريق تحكيمها من قبل أساتذة مختصين في مجال المحاسبة والبنوك والتمويل حيث أبدوا ملاحظاتهم على الأستبانة وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الأعتبار، ومن أجل اختبار ثبات الأداة نحو أعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أو على عينة مماثلة من مجتمع الدراسة تم استخدام معامل ألفا من أجل اختبار ثبات الإجابات على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لاجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0 – 100)، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (60%) (معمل الثبات) فعندها يكون ثبات الأداة جيداً ويمكننا تعميم النتائج.

جدول رقم (6)

نتيجة اختبار المصداقية لفرضيات الدراسة.

رقم	الفرضيات	عدد الفقرات	معامل الفا
1	نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.	**9**	**%82**
2	نظام الترميز الإئتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة تقلل من مخاطر الإئتمان المصرفي.	**8**	**%83**
3	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.	**10**	**%80**
	مجموع الأسئلة	**27**	**%81**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

يبين الجدول (رقم 6) اختبار ألفا لفقرات فرضيات الدراسة كل على حداه ولجميع الفقرات معاً حيث بلغت قيمة ألفا لجميع الفقرات (81%) وتعتبر هذه النسبة عالية وبالتالي يمكن الاعتماد على مصداقية أداة القياس وتعميم نتائج الدراسة، وأن قيمة معامل ألفا للإجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بكل فرضية من فرضيات الدراسة كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%). ويعني هذا توفر درجة كبيرة من الثبات في الإجابات، وبالتالي يمكن تعميم النتائج.

التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لفرضيات الدراسة

الفرضية الاولى: نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولى.

رقم	الفقرة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر كافة المعلومات المطلوبة عن العميل بما يساعد على اتخاذ قرار منح التمويل المناسب.	%57.5	%40.8	%1.7	%0.0	%0.0
2	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن إلتزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي.	%65.0	%33.3	%1.7	%0.0	%0.0
3	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العميل.	%55.8	%44.2	%0.0	%0.0	%0.0
4	تطبيق نظام الترميز الائتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الإئتمانية مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	%60.8	%38.3	%0.0	%0.8	%0.0

5	تطبيق نظام الترميز الائتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة.	%50.8	%49.2	%0.0	%0.0	%0.0
6	تطبيق نظام الترميز الائتماني يمكن من التعرف على العملاء الذين لديهم أكثر من واجهة واحدة بما يقلل من مخاطر التركيز.	%70.0	%27.5	%1.7	%0.8	%0.0
7	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر سجل إئتماني عن العميل يبسط من إجراءات حصوله علي التمويل.	%53.3	%46.7	%0.0	%0.0	%0.0
8	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر سجل إئتماني يساعد على توحيد شخصية العميل ويساهم في حل مشكلة تشابه الأسماء.	%69.2	%30.8	%0.0	%0.0	%0.0
9	لترميزالائتماني يساعد في توفير معلومات وبيانات إئتمانية بشكل يعزز ثقة المصرف بالعميل مما يساعد فى زيادة السقف التمويلى للعميل .	%49.2	%46.7	%3.3	%0.8	%0.0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

الفرضية الثانية :

نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميلة الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.

جدول رقم (8)التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية.

رقم	الفقرة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تطبيق نظام الترميز الائتماني يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بم تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم.	%49.2	%49.2	%1.7	%0.0	%0.0
2	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العمليةالمراد مما يقلل من مخاطر مخاطر الإتمنان.	%49.2	%45.0	%5.8	%0.0	%0.0
3	تطبيق نظام الترميز الائتماني يمكن من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة.	%53.3	%31.7	%10.8	%4.2	%0.0
4	تطبيق نظام الترميز الائتماني يسهل من المتابعة والتوجيه للعملية الممولة بشكل فعال يقلل من مخاطر التعثر.	%59.2	%36.7	%0.8	%3.3	%0.0
5	تطبيق نظام الترميز الائتماني يمكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية	%50.8	%46.7	%2.5	%0.0	%0.0
6	تطبيق نظام الترميز الائتماني يساعد على إدارة مخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل.	%53.3	%39.2	%7.5	%0.0	%0.0
7	نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات تساعد في معالجة مشكلات العمليات الممولة قبل وصولها لمرحلة التعثر.	%44.2	%51.7	%4.2	%0.0	%0.0
8	نظام الترميز الائتماني يوفر تقارير وبيانات إئتمانية شاملة عن العمليات الممولة السابقة والحالية مما يقلل من مخاطر الإئتمان.	%43.3	%47.5	%9.2	%0.0	%0.0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

الفرضية الثالثة :

نظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

جدول رقم (9)

التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة.

رقم	الفقرة	النسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	أوافق بشدة
1	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.	%60.8	%37.5	%1.7	%0.0	%0.0
2	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تمثل آلية لتبادل المعلومات بين المصارف بشكل يساعد في إتخاذ قرار التمويل السليم في الوقت المناسب.	%65.0	%25.0	%10.0	%0.0	%0.0
3	نظام الترميزالائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في زيادة الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يشجع المصارف على زيادة سقف التمويل للعملاء.	%55.0	%36.7	%8.3	%0.0	%0.0
4	نظام الترميزالائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد المصارف على سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء بشكل يقلل من مخاطر التعثر.	%63.3	%32.5	%4.2	%0.0	%0.0
5	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تسهم في توفير دراسات تحليلية للمصرف عن الموقف المالي للعميل قبل إتخاذ قرار منح التمويل.	%55.0	%31.7	%11.7	%1.7	%0.0
6	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تحديث بيانات العملاء مما يقلل من التعثر.	%56.7	%40.8	%0.0	%1.7	%0.8
7	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات تساعد في وضع نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز على العملاء.	%48.3	%42.5	%9.2	%0.0	%0.0
8	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات تساعد في وضع نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز على القطاعات الممولة.	%35.8	%48.3	%15.0	%0.8	%0.0
9	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات تساعد في وضع نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز على صيغ التمويل.	%26.7	%65.0	%5.0	%2.5	%0.8
10	نظام الترميز الائتماني يوفر قاعدة بيانات ائتمانية شاملة عن العملاء توضح تاريخهم التمويلي والتزاماتهم الحالية.	%75.8	%20.0	%0.0	%3.3	%0.8

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات من خلال ايجاد الأوساط الحسابية الموزونة {قوة الأجابة} والأنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وجميع هذه الفرضيات هي أسئلة وصفية وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي : "أوافق بشدة،أوافق،محايد،لا أوافق، لاأوافق بشدة" ولإيجاد المتوسطات الحسابية الموزونة تم إعطاء وزن لكل إجابة كالآتي:

أعطي الرقم "5" لإجابات المبحوثين (أوافق بشدة)، أعطي الرقم "4" لإجابات المبحوثين (أوافق)، أعطي الرقم "3" لإجابات المبحوثين (محايد)، أعطي الرقم "2" لإجابات المبحوثين (لا أوافق)، أعطي الرقم "1" لإجابات المبحوثين (لا أوافق بشدة).

من ثم تم حساب المتوسطات الحسابية بضرب إجابات المبحوثين في أوزانها كالآتي:

(أوافق بشدة X 5) (أوافق X 4) (محايد X 3) (لا أوافق X 2) (لا أوافق بشدة X 1)

ثم يقسم الناتج على مجموع إجابات المبحوثين. وبعد حساب الأوساط الحسابية الموزونة يمكن تقريبها الى أقرب قيمة للوسط الحسابي الموزون، وذلك حسب الصيغ التالية:

الوزن 1.0 – 1.5	الإجابة أقرب الى الوزن	لا أوافق بشدة	{1}
الوزن 1.5 – 2.5	الإجابة أقرب الى الوزن	لا أوافق	{2}
الوزن 2.5 – 3.5	الإجابة أقرب الى الوزن	محايد	{3}
الوزن 3.5 – 4.5	الإجابة أقرب الى الوزن	أوافق	{4}
الوزن 4.5 – 5.0	الإجابة أقرب الى الوزن	أوافق بشدة	{5}

كذلك تم حساب الأنحرافات المعيارية لجميع بنود الأستبانة،وذلك لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات الفرضية المعنية. فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين.

التجانس بين إجابات المبحوثين، لا يدل على أن جميع المبحوثين متفقين على فقرات الفرضية، وأنما هنالك آراء مخالفة، لذلك يمكن حساب الفروقات ما بين متوسط إجابات المبحوثين فاذا كانت الفروقات معنوية، دل ذلك على قبول الفرضية. لذلك يمكن حساب القيم ومستوى دلالتها لاختبار (t) مقارنة مع مستوى الدلالة 5%. فإذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار (t) مرتفعة ومستوى دلالتها أقل من 5% دل ذلك على وجود فروق معنوية (اي رفض العدم (H0)). وقبول فرض البديل (أي قبول (H1)).

أختبار الفرضية الأولى :

نصت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على ان (نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي).

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الأجابة" والأنحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين وذلك لاجراء اختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى.

جدول رقم (10)

يوضح نتائج اختبار tللاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الأولى.

رقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر كافة المعلومات المطلوبة عن العميل بما يساعد على اتخاذ قرار منح التمويل المناسب.	4.56	0.53	15.54	0
2	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن إلتزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي.	4.63	0.52	9.47	0
3	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات إئتمانية عن الأقساط المستحقة والمتعثرة على العميل.	4.56	0.50	7.43	0
4	تطبيق نظام الترميز الائتماني يساعد على توجيه التمويل للعملاء ذوي الجدارة الإئتمانية مما يقلل من مخاطر التمويل المتعثر.	4.59	0.54	18.62	0
5	تطبيق نظام الترميز الائتماني يسهل من متابعة العميل والوصول إليه عند الضرورة.	4.51	0.50	14.64	0
6	تطبيق نظام الترميز الائتماني يمكن من التعرف على العملاء الذين لديهم أكثر من واجهة واحدة بما يقلل من مخاطر التركيز.	4.67	0.55	9.46	0
7	نظام الترميز الائتماني يوفر سجل إئتماني عن العميل يبسط من إجراءات حصوله علي التمويل.	4.53	0.50	12.21	0
8	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر سجل إئتماني يساعد على توحيد شخصية العميل ويساهم في حل مشكلة تشابه الأسماء.	4.69	0.46	10.33	0
9	نظام الترميز الائتماني يساعد في توفير معلومات وبيانات إئتمانية بشكل يعزز ثقة المصرف بالعميل مما يساعد في زيادة السقف التمويلي للعميل.	4.44	0.60	8.46	0
10	**المتوسط العام**	4.58	0.52	11.80	0.0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

يلاحظ من الجدول **(10) اعلاه:**

- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الأولى تراوحت بين (4.44–4.69) وهذه الأوساط جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (3 = Test–Value) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.000) أي انهم موافقون أو موافقون بشدة على أن قاعدة البيانات والمعلومات التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني لعملاء الجهاز المصرفي تحد من مخاطر التمويل.
- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الأولى بين (0.46– 0.6) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.58) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test–Value 3 =) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن معلومات وبيانات العميل. كما تشير نتائج الجدول أعلاه على

أن المعلومات والبيانات الشاملة عن العميل لها أثر ذو دلالة احصائية تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (11.80) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).

- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أن البيانات والمعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني عن عملاء الجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.

أختبار الفرضية الثانية :

نصت الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على ان (نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي).

لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الأجابة" والأنحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين وذلك لاجراء اختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية.

جدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار tللاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثانية.

رقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	تطبيق نظام الترميز الائتماني يساعد في توفير معلومات كافية عن العملية المراد تمويلها بما يساعد على إتخاذ قرار منح التمويل السليم.	4.48	0.53	15.64	0
2	تطبيق نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات عن مدى جدارة العملية المراد تمويلها مما يقلل من مخاطر الإئتمان.	4.43	0.60	10.45	0
3	تطبيق نظام الترميز الائتماني يمكن من متابعة العملية الممولة بصورة فعالة.	4.34	0.83	8.23	0
4	تطبيق نظام الترميز الائتماني يسهل من المتابعة والتوجيه للعملية الممولة بشكل فعال يقلل من مخاطر التعثر.	4.52	0.68	19.72	0
5	تطبيق نظام الترميز الائتماني يمكن من إدارة العمليات الممولة بصورة تضمن السلامة المصرفية.	4.48	0.55	11.61	0
6	تطبيق نظام الترميز الائتماني يساعد على إدارة مخاطر العمليات الممولة بشكل أفضل.	4.46	0.63	12.45	0
7	نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات تساعد في معالجة مشكلات العمليات الممولة قبل وصولها لمرحلة التعثر.	4.40	0.57	9.22	0
8	نظام الترميز الائتماني يوفر تقارير وبيانات إئتمانية شاملة عن العمليات الممولة السابقة والحالية مما يقلل من مخاطر الإئتمان.	4.34	0.64	10.32	0
	المتوسط العام	4.43	0.63	12.21	0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

يلاحظ من الجدول **(11) اعلاه:**

- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثانية تراوحت بين (4.34–4.52) وهذه الأوساط جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test–Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.000) أي انهم موافقون أو موافقون بشدة على أن قاعدة البيانات والمعلومات التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني لعمليات الممولة بالجهاز المصرفي تحد من مخاطر التمويل.
- كما تراوحت قيم الأنحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثانية بين (0.53 – 0.83) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.43) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test–Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن معلومات وبيانات العملية الممولة. كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن المعلومات والبيانات الشاملة عن العمليةالممولة لها أثر ذو دلالة احصائية تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (12.21) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).
- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني عن العمليات الممولةبالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.

أختبار الفرضية الثالثة :

نصت الفرضية الثالثةمن فرضيات الدراسة على ان (نظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي) لمعرفة اتجاهات آراء المبحوثين في عينة الدراسة نحو مدى تحقق هذه الفرضية تم حساب الاوساط الحسابية "قوة الأجابة" والأنحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين وذلك لاجراء اختبار (t) على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة.

جدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار tللاوساط الحسابية لعبارات الفرضية الثالثة.

رقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم t	دلالة t
1	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تصنيف العملاء مما يقلل من مخاطر التعثر.	4.59	0.52	11.59	0
2	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تمثل آلية لتبادل المعلومات بين المصارف بشكل يساعد في إتخاذ قرار التمويل السليم في الوقت المناسب.	4.55	0.67	15.46	0
3	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في زيادة الثقة بين المصارف والعملاء بشكل يشجع المصارف على زيادة سقف التمويل للعملاء.	4.47	0.64	9.29	0

4	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد المصارف على سرعة ودقة الاستعلام الإلكتروني والإنتقاء السليم للعملاء بشكل يقلل من مخاطر التعثر.	4.59	0.57	18.76	0
5	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تسهم في توفير دراسات تحليلية للمصرف عن الموقف المالي للعميل قبل إتخاذ قرار منح التمويل.	4.40	0.76	14.69	0
6	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات إئتمانية تساعد في تحديث بيانات العملاء مما يقلل من التعثر.	4.51	0.67	13.15	0
7	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات تساعد في وضع نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز على العملاء.	4.39	0.65	11.22	0
8	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات تساعد في وضع نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز على القطاعات الممولة.	4.19	0.71	17.32	0
9	نظام الترميز الائتماني يوفر وكالة معلومات تساعد في وضع نظام جيد لتصنيف العملاء يجنب المصرف مخاطر التركيز على صيغ التمويل.	4.14	0.69	11.45	0
10	نظام الترميز الائتماني يوفر قاعدة بيانات ائتمانية شاملة عن العملاء توضح تاريخهم التمويلي والتزاماتهم الحالية.	4.67	0.72	10.22	0
	المتوسط العام	4.45	0.66	13.31	0

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2012م

يلاحظ من الجدول **(12)** :

- أن الاوساط الحسابية لإجابات المبحوثين على فقرات الفرضية الثالثة تراوحت بين (4.14 – 4.67) وهذه الأوساط جميعها اكبر من المتوسط الفرضي (Test–Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة ومعنوية عند مستوى دلالة (0.000) أي انهم موافقون أو موافقون بشدة على أن وكالات المعلومات الإئتمانية التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.
- كما تراوحت قيم الانحراف المعياري للإجابات على فقرات الفرضية الثالثة بين (0.52– 0.76) وهذه القيم تشير الى التجانس الكبير في إجابات المبحوثين على هذه الفقرات، إي انهم متفقون بدرجة كبيرة عليها.
- كذلك أن المتوسط الحسابي العام قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ (4.45) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (Test–Value = 3) وهذا يمثل درجة تقدير مرتفعة لإجابات أفراد العينة عن وكالات المعلومات الإئتمانية. كما تشير نتائج الجدول أعلاه على أن وكالات المعلومات الائتمانية لها أثر ذو دلالة احصائية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي وذلك استناداً الى ارتفاع قيمة (t) المحسوبة البالغة (13.31) للجدول ككل وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.000).

- مما تقدم نخلص الى نتيجة مفادها رفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على أن وكالات المعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها :

1-المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني عن عملاء الجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.

2-المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني عن العمليات الممولة بالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.

3-وكالات المعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الإئتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .

4- تطبيق نظام الترميز الائتماني أدى إلى تقليل ظاهرة تعثر سداد القروض بالجهاز المصرفي السوداني .

خلص البحث إلى عدد من التوصيات أهمها :

1- يجب أن يتبع بنك السودان المركزي استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام الوكالات الائتمانية ووضع الضوابط القانونية والرقابية التي تنظم عمل الوكالات الائتمانية، وخلق سوق تمويلي تنافسي والعمل على إيجاد بيوت خبرة مؤهلة وموثوقة لتقييم الضمانات المقدمة للحصول على التمويل المصرفي بصورة عادلة وشفافة ،وإلزام المصارف السودانية بضرورة تقييم الضمانات المعروضة عليها لدى تلك البيوت .

2-على المصارف السودانية تطبيق نظام الترميز الائتماني والتأكد من كفاءة نظام الرقابة والمتابعة الإدارية لديها بشكل يقلل من إنتشار ظاهرة سداد القروض المتعثرة لديها .

3-على المصارف السودانية إعتماد نظام الترميز الائتماني في جمع معلومات اكثر كفاءة عن العملاء والعمليات الممولة بصورة تمكن من اتخاذ القرار السليم مما يسهم في تقليل ظاهرة سداد القروض.

4-على المصارف توزيع مطبق إعلامى يحتوى على كافة المعلومات التى يحتاجها عملاء المصارف وكل العاملين فى القطاع المصرفى, حيث تمتعميمه على المصارف وفروعها العاملة فى جميع انحاء السودان توسيعا للمعرفة والمعلومات الخاصة ببيانات العملاء والترميز وتخصيص تلفونات بوحدة الترميز للرد على كل التساؤلات والاستفسارات التى ترد من الجمهور.

الرؤى والدراسات المستقبلية

يقترح الباحث للدراسات المستقبلية أن يتناول الموضوعات التالية :

1.دور الترميز الائتماني في توفير سجل ائتماني يمثل قاعدة بيانات متكاملة للجهاز المصرفي .

2. أهمية الترميز الائتماني في تصنيف عملاء التمويل بالجهاز المصرفي .

3.عقوبات ومعوقات تطبيق نظام الترميز الائتماني في الدول النامية.

4. الترميز الائتماني كاساس للسلامة المصرفية.
5. الترميز الائتماني كمدخل للهندسة المالية .

المراجع:

1- محي محمد رحمة، (، 2000م) الديون المتعثرة في المصارف السودانية ، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

2- فاطمه عليش محمد عبد الماجد (2002م). تعثر سداد المديونية وأثره على الجهاز المصرفي السوداني ، بحث ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

3- أيمن الرشيد المبارك (2005). أثر الديون المتعثرة على موارد الجهاز المصرفي السوداني، بحث ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

4- دعاء سعدالدين بكري أحمد ،(2005). التحليل المحاسبي باستخدام نموذج التنبؤ بالتعثر المالي بهدف تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي ، مجلة الدراسات المالية والتجارية كلية التجارة جامعة بنى سويف مصر ، العدد الثاني والثالث، بحث ماجستير منشور ، ص 90-91

5- معاوية مصطفى محمد هادى (2006). مشكلة الديون المتعثرة بالمصاريف السودانية بحث ماجستير غير منشور 2006م

6- ايمان النويري علي مساعد، (2010) التعثر في سداد القروض وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية بالسودان بحث ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

7- محمد سعد الكواري (2010) , الوكالات الائتمانية وأثرها في تطوير القطاع المالي , ورقة بحثية لنيل درجة الماجستير في التمويل الإسلامي مقدم من كلية الدراسات الإسلامية في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع في الدوحة – قطر . منشور سنة 2010 م .

8- اصدارات وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني – بنك السودان المركزي .

9- د كمال رزيق(2012) ورقة بحثية بعنوان التحوط وادارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر . جامعة البليدة الجزائر .

10. عبد الله الحسن محمد (2012) . دور الإستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف ،ورقة بحثية منشورة . مجلة المصرفي اصدار بنك السودان المركزي .

11. موسوعة بازلII– الجزء الرابع .

12.نبيل حشاد (2006م). دليلك الي التصنيف الائتماني الخارجي والتصنيف الداخلي.